

التمويل الإسلامي: الماضي والحاضر والمستقبل^١

معالي الأخ الفاضل الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بالإنيابة ووزير الخارجية.

معالي الأخ الفاضل أنس خالد الصالح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية.

معالي السيدة كريستين لاجارد مدير عام صندوق النقد الدولي.

أصحاب المعالي والسعادة،،،

الحضور الكرام،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني بدايةً أن أرفع لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه أسمى آيات العرفان والامتنان على دعمه الدائم لبنك الكويت المركزي ورعايته السامية للمؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي، الذي ينظمه بنك الكويت المركزي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. ويسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لممثل صاحب السمو الأمير معالي الأخ الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بالإنيابة ووزير الخارجية.

كما أود أن أوجه خالص الشكر والتقدير إلى معالي الأخ أنس خالد الصالح، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، على دعمه المستمر، ومشاركته في فعاليات هذا الملتقى المتميز.

^١ كلمة سعادة محافظ بنك الكويت المركزي، د. محمد يوسف الهاشل، في المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي، الذي ينظمه بنك الكويت المركزي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بمدينة الكويت في ١١ نوفمبر ٢٠١٥.

كما أوجه خالص شكري وتقديري إلى معالي السادة الوزراء ومحافظي البنوك المركزية وضيوفنا الكرام على مشاركتهم لنا اليوم في هذا الحدث المهم. وأود بصفة خاصة أن أرحب بالسيدة/ كريستين لاجارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، والشكر موصول لها على دعم هذه الجهود وحضورها هذا المؤتمر.

كما أتقدم بجزيل الشركة والتقدير إلى موظفي صندوق النقد الدولي وموظفي مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في دولة الكويت، وزملائي الأعزاء في بنك الكويت المركزي على عظيم الجهد الذي بذلوه لإنجاح هذا المؤتمر.

إنها المرة الأولى التي يشارك فيها صندوق النقد الدولي في استضافة مؤتمر حول التمويل الإسلامي كهذا المؤتمر، ويتشرف بنك الكويت المركزي بأن يكون شريكاً في تنظيم هذا الحدث التاريخي.

وأعنتم هذه الفرصة لأشارككم في بعض الرؤى حول تطور التمويل الإسلامي في سياق تاريخي. وسوف يركز خطابي على ثلاث حقبة مختلفة هي: الماضي والحاضر والمستقبل، وسوف أبدأ بنبذة سريعة حول تاريخ التمويل الإسلامي وخاصة في دولة الكويت، ثم أنتقل إلى الوضع الراهن الحالي أخيراً إلى نظرة إلى المستقبل. فالانتقال من حقبة إلى أخرى عبر تاريخ التمويل الإسلامي يساعدنا في معرفة من أين بدأنا، وأين وصلنا، وإلى أين نتجه في المرحلة اللاحقة.

(١) التمويل الإسلامي في الماضي؛ بداية متواضعة

منذ ثمانية وثلاثين عاماً مضت، وفي نفس هذه المدينة التي نلتقي فيها اليوم، راود الشيخ أحمد بزيع الياسين، وهو من رواد الأعمال الكويتيين آنذاك، حلم تأسيس أول بنك إسلامي في الكويت، واعتبر تحقيق هذا الحلم، في منتصف السبعينيات، ضرباً من الخيال لأسباب كثيرة أهمها عدم وجود أي نموذج لدور التمويل الإسلامي الذي يمكن محاكاته في ذلك الوقت، وهذا ما أكده الشيخ الياسين نفسه عندما قال: "إن إنشاء بنك إسلامي مثل السباحة عكس التيار". فقد كان للبنوك

التقليدية التي بلغ عددها ستة بنوك في الكويت الغلبة والهيمنة في السوق، وتأسيس بنك إسلامي في غياب أي نموذج أو مثال يحتذى لم يكن بالأمر اليسير.

وعلى الرغم من كل هذه التحديات، فقد شهدت الكويت تأسيس بيت التمويل الكويتي، ليس كأول بنك إسلامي في الكويت فحسب، وإنما من أوائل البنوك الإسلامية في العالم أجمع.

لقد كانت حقاً بداية متواضعة بأربعة موظفين فقط ليبدأ بيت التمويل الكويتي أعماله في ٣١ أغسطس ١٩٧٨، ولم يكن أحد ليتوقع أن يصبح أحد البنوك الإسلامية الرائدة يقوم على تشغيله اليوم أكثر من ثمانية آلاف موظف، ويمتد نطاق أعماله عبر سبع مناطق مختلفة من العالم.

إن نمو التمويل الإسلامي كقطاع أعمال، هو أمر مثير للإعجاب، ومن المدهش في نفس الوقت ذلك القبول العالمي للمبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي رغم اختلاف المعتقدات الدينية.

ويوضح آدم سميث، وهو رائد الاقتصاد الحديث، أن تحقيق المصلحة الخاصة للفرد هي التي تؤدي، بشكل غير مقصود إلى حد ما، إلى رفاهية المجتمع ككل. وفي المقابل، تُقدم التعاليم الإسلامية دليلاً أكثر شمولية من خلال جعل المصلحة العامة للمجتمع محور جهودنا. فمنذ أربعة عشر قرناً، قال رسولنا الكريم، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: "أحب للناس ما تحب لنفسك" ليكون بذلك قد وضع قاعدة ذهبيةً لمجتمع صالح، وأرسى مبدأً دعت إليه كل الأديان السماوية وتبعته العادات الأخلاقية. إن المسألة تتجاوز فكرة "اليد الخفية" عند آدم سميث في أن رفاهية المجتمع ليست وليدة الصدفة، بل أن القاعدة الذهبية تحظر كل ما يفسد المجتمع حتى ولو كان له فائدة للأفراد.

وتؤكد القاعدة الذهبية على مفهوم العدالة، وهي محور التمويل الإسلامي. والعدالة، من منظور اقتصادي، تقوم على أساسين هما التوزيع السليم للموارد من أجل الرفاهية الشاملة للمجتمع، والمشاركة في المخاطر والمكاسب.

ومع تحويل البنوك للمدخرات من عدد كبير من الناس إلى قروض لعدد أقل منهم، يظهر عدم الاتساق في استخدامات موارد البنوك من جهة، وتوزيع الموارد من جهة أخرى، مما دعا البنوك في

عالم التمويل الإسلامي إلى تقديم التسهيلات لمن يمكنهم استخدام هذه المدخرات لمصلحة المجتمع عن طريق الدخول في استثمارات منتجة وخلق وظائف أكثر.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت الأصول نمواً بسبب السيولة المفرطة والسياسات النقدية الغير تقليدية، مع أثر محدود على النشاط الاقتصادي الحقيقي.

وقد أشارت السيدة/ كريستين لاجارد في إحدى كلماتها قائلَةً: "إن مستوى الإقبال على المخاطر الاقتصادية محدود للغاية، في حين أن مستوى الإقبال على المخاطر المالية مرتفع للغاية".

وفي هذا السياق، فإن التمويل الإسلامي، ومن خلال إنشاء رابط بين التمويل والاقتصاد الحقيقي، يشجع على تحمل المخاطر الاقتصادية مما يساعد على تحسين معدلات النمو وخلق الوظائف، ولكنه يتطلب في نفس الوقت تقديم التسهيلات التمويلية لاستثمارات منتجة، وليس فقط لأغراض استهلاكية غير واضحة أو لأنشطة المضاربة.

إن هذه الفلسفة في الأعمال هي الفلسفة المثالية بغض النظر عن المعتقدات الدينية. وهنا أتذكر ما استشهدت به مجلة "فورشن" عن المستثمر الأمريكي الأسطوري في وقتنا هذا، وارن بافت، في مقارنة له بين أنواع الاستثمار الثلاثة، حيث اعتبر أن النوع الأول من الاستثمار، وهو استثمارات العملة، هو الأخطر رغم أن معظم المستثمرين يعتبرونه آمناً، أما الثاني، وهو الاستثمار في الأصول مثل الذهب فلا ينتج عنه أي شيء، والاستثمار الثالث الذي يفضلته هو الاستثمار في الأصول المنتجة سواء كانت مؤسسات أعمال أو مزارع أو عقارات. وهذا تحديداً ما يطلبه التمويل الإسلامي من البنوك، وهو تشجيع الاستثمارات في الأصول المنتجة بحيث تعم الفائدة على المجتمع ككل.

إن التمويل الإسلامي يتقدم عن ذلك بخطوات إضافية، حيث يتطلب المشاركة في الربح والخسارة، وهو الأمر المهم ليس فقط من منظور العدالة ولكن أيضاً لضمان تحقيق الاستقرار المالي. فالمقرضون لديهم الحافز لمراقبة جودة الاستثمارات إذا ما كان الأمر يتطلب المشاركة في المخاطر والمزايا.

لذلك، فإن التمويل الإسلامي في روحه الحقيقية لا يكبح فقط أنشطة المضاربة، بل لا يشجع أيضاً على أخذ المخاطر المفرطة، وإنما أخذ ذلك النوع من المخاطر الاقتصادية التي من شأنها أن تعود بالفائدة على المجتمع ككل وليس فقط المستثمرين.

(٢) التمويل الإسلامي في الوقت الحاضر: سوق صاعدة مع إمكانات هائلة للنمو

أسمحوا لي أن أنتقل معكم إلى الوضع الحالي للتمويل الإسلامي. فبعد إنشاء أول بنك إسلامي في الكويت منذ أربعة عقود مضت، لدينا اليوم خمسة بنوك كويتية إسلامية تشكل مجتمعة ما نسبته ٣٩% من الأصول المصرفية المحلية، وهي ثالث أكبر حصة للبنوك الإسلامية العاملة في أي دولة لديها نظام مصرفي مزدوج تعمل فيه البنوك الإسلامية والتقليدية. وعلى المستوى العالمي، تتمتع دولة الكويت بخامس أكبر حصة من الأصول المصرفية الإسلامية وثالث أكبر حصة من الصناديق الإسلامية.

إن النمو في قطاع التمويل الإسلامي لم يقتصر فقط على دولة الكويت خلال العقود الأخيرة، فالتقديرات تشير إلى أن السوق العالمي للخدمات المالية الإسلامية، مُقاساً بالأصول الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، قد تجاوز ٢ تريليون دولار أمريكي حالياً، وهو ما يعد قفزة هائلة مقارنة بما قيمته ١٥٠ بليون دولار أمريكي في منتصف التسعينيات. وفي السنة الماضية، شهدت سوق الصكوك أول إصدارات من حكومات أربع دول من خارج منظمة التعاون الإسلامي، وهي المملكة المتحدة وهونج كونج ولكسمبورج وجنوب أفريقيا، مما يشير إلى انتشار الصكوك خارج حدود العالم الإسلامي.

وكما تؤكد هذه التوجهات، فإن التمويل الإسلامي ليس بالجديد، كما أنه لا يقتصر على الدول الإسلامية. فعلى مدى العقد الماضي، استطاعت الصناعة تحويل نفسها من مجرد سوق ناشئ إلى بديل قابل للتطبيق بالنسبة لمستهلكي التمويل التقليدي بغض النظر عن معتقداتهم الدينية. واليوم

تقدم البنوك الإسلامية سلسلة عريضة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لملايين العملاء في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا ومناطق أخرى من العالم.

بالفعل تحققت إنجازات كبيرة على أرض الواقع، ولكن **الإمكانات والطموحات** تعد بمزيد من النمو في التمويل الإسلامي. وسمحوا لي أن اشير بإيجاز لهذه المسائل الثلاث:

أولاً: آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهما المنطقتان ذواتا الوجود الأكبر للتمويل الإسلامي، فإن هناك فرصاً كبيرة فيهما للاستثمار في البنية التحتية. ومع الزيادة السكانية في بعض الدول والتوسع في المشروعات العمرانية في دول أخرى، تبدو الحاجة ملحة لبنية تحتية حديثة بدءاً من المطارات إلى محطات الطاقة والسدود والطرق السريعة، وكل هذه الاستثمارات مدعومة بأصول عقارية ملموسة، مما يجعلها أهدافاً مثالية للتمويل الإسلامي.

ثانياً: تزايد إدراك العالم بأهمية الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً والمستدامة بيئياً. ونظراً للتشابه في فلسفة الأعمال، فيمكن للتمويل الإسلامي أن يكون خياراً طبيعياً للاستثمارات المسؤولة اجتماعياً.

ثالثاً: لا يزال معظم المواطنين في الكثير من الدول النامية محرومين بشكل كبير من خدمات النظام المالي الرسمي أو لا يتعاملون كلياً مع البنوك. على سبيل المثال، تكشف بيانات البنك الدولي حول الشمول المالي لعام ٢٠١٥ أن نسبة ٤٥,٥% فقط من السكان البالغين لديهم حساب بنكي في جنوب آسيا، و ١٤% فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهما المنطقتان اللتان يعيش فيهما أكثر من مليار وثلاثمائة مليون مسلم، أي ٨٢% من إجمالي عدد المسلمين.

إن هذه الأرقام تؤكد مرة أخرى الإمكانات المتاحة للبنوك الإسلامية للوصول إلى ملايين العملاء الذين لم تصلهم الخدمات المالية بعد. إذن، فالنموذج المصري الذي يتبنى فلسفة العدالة الاجتماعية لا يغفل مسؤوليته في خدمة ملايين الناس الواقعين تحت رحمة المقرضين غير الرسميين.

(٣) التمويل الإسلامي والمستقبل: بناء القدرات المؤسسية نحو مواصلة النمو

"التنبؤ أمر صعب للغاية، خاصة عندما يتعلق بالمستقبل"، هذا ما قاله منذ قرن مضى العالم الفذ نيلس بور، الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء. ويمكنني الآن أن أضيف على ذلك بالقول: "إن التنبؤ أصعب بكثير، إذا ما كان الأمر يتعلق بمستقبل التمويل".

لذلك، فإنني أود، بدلاً من التنبؤ بالمستقبل، مناقشة الاحتياجات الضرورية لمساعدة صناعة التمويل الإسلامي على الوصول إلى أقصى قدراتها. وهنا يأتي الدور الحيوي الذي تلعبه أربعة أنواع من المؤسسات، ليس فقط في تقديم بيئة مواتية لصناعة مستدامة وقادرة على مواجهة المخاطر والصدمات، ولكن أيضاً في التقريب بين الممارسات الحالية والروح الحقيقية للتمويل الإسلامي.

أولاً: سوف أتحدث عن المؤسسات القانونية، التي تعنى في المقام الأول بالمساعدة في حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود.

فقد كتب الاقتصادي البيروفي "هيرناندو دي سوتو" عن الدول ذات البنية التحتية القانونية الضعيفة مؤكداً أن "غالبية أصحاب المبادرات عالقون في الفقر، في حين أن أصولهم، التي تتجاوز ١٠ تريليون دولار أمريكي حول العالم لا قيمة لها في ظل قوانين تلك الدول. ويؤكد دي سوتو أن سكان تلك الدول، في غياب المؤسسات القانونية الفعالة، يصبحون مجرد أوصياء على "رأس مال ميت" Dead Capital. فعلى الرغم من امتلاكهم للكثير من الموارد، إلا أنهم إما لا يستطيعون إثبات ملكيتهم القانونية لها أو أنهم لا يتمكنون من توظيفها بشكل فعال بسبب عدم كفاءة المؤسسات القانونية.

وقد أكد الإسلام على ضرورة احترام العهود والوفاء بالالتزامات نظراً للعواقب الاجتماعية والاقتصادية جراء عدم الالتزام بها. ويحضن القرآن الكريم أيضاً على ذلك، حيث قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ"، فالمؤسسات القوية تضمن حدوث ذلك عن طريق حماية حقوق الملكية وإنفاذ العقود وتعزيز الثقة المتبادلة في المجتمعات.

ثانياً: أما فيما يتصل بدور المؤسسات الأكاديمية، فكما تعلمون، عُرف عن المسلمين مساهماتهم في مختلف المجالات العلمية من بينها الكيمياء والفلك والرياضيات والطب. واليوم، يعزى الفضل في الأعمال البحثية في مجتمعاتنا إلى الجهود الفردية وليس لجهود مؤسسية. وبسبب عدم بناء القدرات على المستوى المؤسسي، فإن جهود الباحثين الأفراد لا تزال متفرقة وغير منسقة. وعلى الرغم من وجود العديد من الباحثين البارزين الضالعين في الفقه الإسلامي، إلا إن الكثير منهم لديه إلمام محدود بالخدمات التمويلية الحديثة. كذلك الحال بالنسبة لخبرائنا في صناعة التمويل التقليدي، بشكل عام، فهم ليسوا مؤهلين بما يكفي لفهم المضامين التي تشتمل عليها أحكام الشريعة الإسلامية. وتكشف إحدى الدراسات أن أفضل عشرة علماء في فقه المعاملات الإسلامية يمثلون 67% من رؤساء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية. لذا، لا عجب أن تجد مصارفنا صعوبةً في العثور على مرشحين لهيئات الفتوى والرقابة الشرعية ممن هم قادرون على توجيه هذه المصارف بشكل صحيح لتقديم منتجات مالية مبتكرة.

ثالثاً: هناك دور للجهات الرقابية التي تتولى تنظيم بيئة العمل، وخاصة ضمن النظام المصرفي المزدوج، في ظل خصوصية الصعوبات والتحديات التي تفرضها طبيعة التمويل الإسلامي والتي تتطلب إيجاد نظام رقابي وإشرافي قوي.

ولنأخذ، على سبيل المثال، مجموعة إصلاحات لجنة بازل ٣، حيث أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية إرشادات تفصيلية للتطبيق في النظام المصرفي التقليدي. أما الإرشادات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية فهي محدودة للغاية، إن لم تكن غير متوفرة من الأساس. ويتطلب ذلك دون شك أعمال التقديرات من جانب الجهات التشريعية المعنية، والذي لا بد وأن يؤدي إلى وجود فروق في التطبيقات بين مختلف الدول، وقد يؤدي إلى زيادة مخاطر الموائمة الرقابية، رغم أن الإصلاحات الرقابية تهدف إلى تعزيز التوافق بين مختلف الأنظمة الرقابية.

رابعاً: تقع على المؤسسات المالية الإسلامية أيضاً مسؤولية كبيرة في بذل أقصى جهد ممكن لتقديم منتجات وخدمات تعكس روح التمويل الإسلامي، وليس مجرد الالتزام بالمتطلبات الشرعية. إن هذا

الأمر ليس بعيد المنال، ولكنه يتطلب فقط بناء القدرات للقيام بأنشطة بحثية أفضل وعرض منتجات وخدمات مبتكرة، فضلاً عن حاجتها لتشجيع العدالة الاجتماعية في أنشطتها من خلال التوزيع السليم لمواردها.

وبالنظر إلى هذه التحديات، فلن يستطع أي من الأنواع الأربعة للمؤسسات التي ذكرتها أن يقوم بإجراء تغيير مهم بمفرده، فكل مؤسسة، سواء كانت قانونية أو أكاديمية أو رقابية أو مالية، لها دور مميز تؤديه وتختص به عن غيرها ولكنه في الوقت نفسه مكمل لأدوار غيرها من المؤسسات. وإذا كان كل نوع من أنواع هذه المؤسسات غير كاف في حد ذاته، فإن هذه المؤسسات مجتمعة تشكل الأساس القوي لصناعة مالية إسلامية تتسم بالديناميكية والقدرة على مواجهة الأزمات، وهذا من المتطلبات الأساسية لنمو مستدام.

وختاماً، اسمحوا لي أن أشارككم بعض الأفكار:

تذكرنا التوجهات الاقتصادية والمالية الحالية دائماً بأن العالم في حاجة لنظام أفضل، فالهشاشة التي أصابت التمويل الحديث أصبحت واضحة تماماً، وقد أدت مجموعة من الأحداث المتتالية مثل التلاعب بالعملات والليبور والبيع المضلل للرهون إلى تكثيف المناقشات حول دور هياكل الحوافز والأخلاق.

وفي خضم المخاوف المتزايدة بشأن الإفراط في أخذ المخاطر والانحراف الأخلاقي، يمكن للتمويل الإسلامي أن يلعب دوراً عن طريق تقديم نظام مالي يقوم على مبادئ أصيلة. فمثل هذا النظام، إذا ما تم تنفيذه بروحه الحقيقية، فسوف يساعد على دفع عجلة النمو وخلق المزيد من الوظائف وخفض معدلات الفقر ومواجهة مشكلة عدم المساواة، وتوجيه الائتمان إلى استثمارات منتجة وليس لأنشطة مضاربية أو استهلاكية غير مفيدة، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً والمستدامة بيئياً.

إذا أردنا تحقيق مثل هذا النظام، فأول ما علينا القيام به هو تحويل تركيزنا من نموذج الالتزام بالشرعية إلى النموذج الذي يستند ويقوم على الشريعة الإسلامية، فالالتزام سهل ويمكن تحقيقه دون إصلاح للمؤسسات، ولكن تطبيق نظام مالي يستند إلى الشريعة الإسلامية يستلزم تغييرات جوهرية ليس فقط في القطاع المالي ولكن في الطريقة التي تعمل بها المجتمعات. لذلك، فإن بناء القدرات المؤسسية يشكل أهمية قصوى.

أعلم أن تحقيق هذا الهدف مهمة صعبة للغاية ولكنها ليست مستحيلة، ويمكن بلوغه بتكثيف الجهود الجماعية المشتركة. وأستشهد هنا بما قاله الشاعر والفيلسوف الكبير "طاغور": "لا يمكنك عبور البحر بمجرد الوقوف والتحديد في الماء". نعم، نحتاج جميعاً أن نقوم بدورنا في تحقيق هذا الهدف المنشود، وتطبيق نظاماً سليماً أخلاقياً وعادلاً اجتماعياً ومستقراً مالياً ومنتجاً اقتصادياً.

شكراً لحسن استماعكم،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته!